مدارس «سيدز» الغامضة: استثمار بمليارات ومصير مجهول للأطفال.. من هم الملاك الحقيقيون؟

السبت 13 ديسمبر 2025 10:00 م

في قلب العاصمة الإدارية الجديدة وأرقى تجمعات الشروق، حيث ترتفع أسوار مدارس "سيدز" الدولية بفروعها البراقة (SIS, SLS, SBS, SAS)، تدور خلف الأبواب المغلقة واحدة من أخطر قصص "بزنس" التعليم في مصر.

القصة ليست عن جودة المناهج أو فخامة المباني، بل عن إمبراطورية تعليمية غامضة تدار من الظل، وتتعامل مع أولياء الأمور بمنطق المكر والتهديد، وتضع أرباحها فوق سلامة الأطفال، في ظل غياب شبه كامل لرقابة الدولة.

إمبراطورية الظل.. إدارة واحدة وأسماء مكررة

الخداع يبدأ من الادعاء بأن كل مدرسة هي كيان منفصل. الحقيقة التي كشفها أولياء الأمور هي أن إدارة واحدة تتحكم في كل شيء. نفس الأسماء تتكرر في كل الفروع أمام الأهالي: "ميس رانيا، ميس داليا، أ. أحمد، مدام هالة، منى خالد".

هذه الشخصيات هي الواجهة الثابتة لإمبراطورية لا يُعرف لها رأس. الأخطر هو ما يتردد عن استخدام بعض هذه الأسماء لحسابات وهمية على جروبات أولياء الأمور، في ممارسة بوليسية صريحة هدفها مراقبة أي صوت معارض وتفكيك أي محاولة للتنظيم، مما يؤكد أننا أمام استراتيجية متعمدة لإبقاء المالك الحقيقي في الظل.

جدار من السرية.. ممنوع الاقتراب أو السؤال

أبسط سؤال يطرحه أي ولي أمر: "من هو مالك المدرسة؟" يتحول إلى سر حربي. لا أحد من أولياء الأمور يعرف بشكل رسمي هوية الشريك القانوني أو مجلس الإدارة. اللقاءات تقتصر على موظفين إداريين في الشؤون المالية أو العلاقات العامة، أما الوصول للمدرسين أو الإدارة التعليمية الحقيقية فهو شبه مستحيل.

هذا الجدار من السرية ليس عبثياً؛ فغياب هوية المالك يعني غياب المسؤولية القانونية. حين تقع كارثة، يجد ولي الأمر نفسه في مواجهة موظفين صغار لا يملكون قراراً، بينما يختفي صاحب "البيزنس" الحقيقي خلف الأوراق والأسماء المستعارة.

الترهيب وفصل الطلاب.. حين تصبح الشكوى جريمة

في مدارس "سيدز"، لا مكان للشكوى. الصوت المعارض يواجه بالتهديد المباشر. كما علقت إحدى الأمهات "هاجر النواوي"، فإن الإدارة التي تطرد طالباً لأن والده اعترض على تأخر الباص لساعات، لا يمكن استبعاد تورطها في التغطية على جرائم أكبر.

الشكوى قد تعني تدمير مستقبل طفلك التعليمي، وهو ما يجعل الكثيرين يصمتون خوفاً. هذا الترهيب الممنهج، الذي يتم في غياب تام لرقابة وزارة التربية والتعليم، يحول المدرسة من صرح تربوي إلى مؤسسة قمعية صغيرة، هدفها إسكات أي صوت قد يؤثر على سمعتها التجارية.

من هتك العرض إلى الاعتمادات الوهمية

ذروة المأساة تجلت في حادثة هتك عرض أطفال بأحد الفروع عندما طالب الأهالي الغاضبون بمواجهة المالك، جاءت الردود باردة ومراوغة: "المدرسة شركة تعليمية تحت إشراف الوزارة".

هـذا الرد كشـف أن سـلامة الأطفـال هي آخر همـوم الإدارة، وأن الأولويـة هي حمايـة "الاسـتثمار". الكارثـة لا تتوقـف هنـا، بـل تمتـد إلى التشـكيك في مصداقيـة الاعتمـادات الدوليـة (أوكسـفورد، كامبريـدج) الـتي تروج لهـا المدرسـة فكـثير من المـدارس الدوليـة في مصـر تبيع الوهم للأهالي عبر ادعاءات باعتمادات غير موثقة، مستغلة ضعف رقابة الوزارة التي تكتفي بالإشراف الشكلي

التعليم كـ«بزنس».. استثمار أجنبي أم فوضى محلية؟

يطرح المنشور تساؤلاً خطيراً حول هويـة المالك، ملمحاً إلى إمكانيـة أن تكون إدارة أجنبيـة (إماراتيـة أو هنديـة)، على غرار مجموعـة "GEMS Education" الـتي حـولت التعليـم إلى سـلعة سـواء كـان المالـك محليـاً أو أجنبيـاً، فالنتيجـة واحـدة: أطفـال مصـر أصـبحوا أهـدافاً لمشـاريع استثمارية لا ترى فيهم إلا أرقاماً في دفاتر الأرباح

وكما تساءلت إحدى الأمهات "دعاء خليل" في ذهول: "مع كل هذه الفضائح، لا يوجد محضر واحد أو قضية؟!". هذا الصمت المريب هو الدليل الأكبر على أن أوليـاء الأمـور إمـا خـائفون أو أنهم يواجهون كيانـاً أكبر من قـدرتهم، في دولـة تخلت عن دورها في حمايـة مواطنيها، وتركت أطفالهم فريسة لمن يدفع أكثر